ماذا تريد المرأة العربية؟!

الشقائق يبحثن عن فضاء.. و"الذكورة" هاجس يعرقل المسيرة

■ عقدة الشعور بالنقص مازالت تسيطر على تفكير المرأة العربية .. حتى تلك التي تمتلك المؤهلات الكافية لتحقيق الاهداف المرجوة .

شكاوى المرأة العربية لا تنتهي رغم النجاحات الكثيرة التي حققتها في ميادين الحياة التي خاضت غمارها .

تتوالى المؤتمرات والمنتديات والمواثيق والقرارات ، وتتسع دائرة الحركات النسوية الناشطة .. ولاتدري ماذا تريد المرأة العربية بالضبط .. وإلى اين يصل طموحها ؟.. وأي نوع من المشاركة تبتغي ؟ ..

فماذا تريد المرأة العربية ؟

هل تريد الجلوس تحت قبة البرلمان .. أم أنها تناضل من أجل انتزاع اعتراف المجتمع العربي الذكوري باهميتها في الحياة أو الحضور على مسرح العرائس وحضور حفلات الاستقبال والتوديع وتسليم الجوائز ؟

هل تريد ان تكون أمين عام حزب .. أم شريكاً فاعلاً في التنمية الوطنية عبر مواقع الانتاج والإنجاز ؟

«تمكين المرأة العربية سياسيا» .. كان عنوان المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية الذي انعقد مؤخراً بصنعاء – لكن – اطروحات المشاركات اللواتي مثلن ٢١ دولة عربية مختلف باختلاف هموم واولويات المرأة في كل دولة عربية على حدة .

لقد جمعتهن «السياسة» وفرقتهن الظروف .. فتباينت المطالب .. والاقتراحات .. والاجابات على هذا السؤال .. «في ضوء أوراق العمل المقدمة» .. نستقرئ الرؤى..

تحقيق/ علي الشرجي

كفى تهميشاً

■ لم يعد مقبولا . ولامستساغاً ونحن في مطلع الالفية الثالثة ان ننشغل في حوار بيزنطي تجاوزته الانسانية والمجتمعات الديمقراطية الحقيقية – كما تقول امل الباشا رئيسة منتدى الشقائق لحقوق الانسان – حول «هل نسمح للمرأة بالمشاركة في العمل السياسي ، هل النساء صالحات لادارة الشأن العام؟»

وقالت : لقد أثبتت النساء في اكثر من مجال ان التفوق لاعلاقة له بالذكورة والانوثة .

وأرادت أن تطلق المرأة العربية صوتها عاليا لتقول للقوى الاجتماعية المستثنية للنساء – في العالم العربي – حسب تعبيرها – كفى تهميشا واقصاء وامتهاناً «كفاكم التعامل معنا كوعاء وفقاسات للانجاب – فقط – ولأدوار لاتخرج عن جدران المنازل وغرف الحريم» .

مطالبة جميع الدول التي لم تصادق بعد على نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن تصادق على اتفاقية المحكمة (عربوناً على نواياها في حماية شعوبها من انتهاكات حقوق الإنسان)

وتفاخرت – أمل الباشا – بالمرأة اليمنية – قائلة : إن ما يجعل اليمن مؤهلة لتبني قضايا مشاركة المرأة في الفضاء السياسي هو ان اليمانية بلقيس قد اصلت تاريخنا للشورى عندما قالت في محكم كتابه عز وجل «ياأيها الملأ افتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون » .. كما ان شخصية الانسان اليمني بشكل عام تتصف بالبساطة والمباشرة والوضوح وهذه الخصال هي التي تفتح الباب لحوار شفاف حول جذور اشكاليات هذه الامة المأزومة وفتح ثغرات للحداثة والعصرنة وللنور – كما يقول شاعر اليمن الكبير :

«إما فتحنا ثغرة للنور أو متنا على ظهر الجدار»

الاعتراف

● ماذا تريد المرأة العربية ؟ .. الاجابة على هذا السؤال من وجهة نظر أمل الباشا .. ليس المطالبة بحق الانسان ، والنساء بشكل اخص بالتمتع بالحقوق السياسية .. لان هذه الحقوق لصيقة بالانسان ذكراً وانثى ، وانما «الكلام مازال لأمل الباشا وبصيغة الجمع» نطالب بالاعتراف بهذه الحقوق ، وخلق مجتمعات باليات ديمقراطية تقبل بالرأي والرأي الآخر .. مجتمعات تتسم بالتسامح وقبول التنوع والاختلاف .. فالاختلاف هو اجمل ما نهدي اوطاننا كي تبدو لوحة هذه الاوطان مطرزة بالالوان المختلفة .

حدود المشاركة

● حديث وزيرة حقوق الانسان – أمة العليم السوسوة – بدا أكثر وضوحاً من سابقتها حيث اعتبرت المشاركة السياسية للمرأة العربية من أهم القضايا التي تواجهها المرأة من محيط وطننا العربي إلى خليجه لانها قضية تتعلق بكافة جوانب الحياة .. لافتةً الانتباه إلى ان مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي لاتقف عند حد مشاركتها في المجالس المحلية أو النيابية انما تتسحب ايضا على اسهامها الفاعل في نشاط المنظمات التي تسهم في تشكيل المجتمع كالاحزاب ، النقابات ، الجامعات ، ووسائط الاعلام المختلفة ، وسائر تكوينات المجتمع المدني.

وحسبها ان دخول المرأة العربية معترك الحياة السياسية هو نمط حياة اكثر منه عملا منفرداً أو نهجاً مفروضاً عليها .

وترى أمة العليم السوسوة ان اسلوب التربية الذي تشارك المرأة العربية في صياغته هو أساس خلق أجيال تقدر مشاركة المرأة في نسيج الحياة العامة .. والحياة السياسية على نحو أخص ،بهذا لا تريد ان تنفي ضرورة التركيز على المشاركة الحيوية للمرأة في المجالس البرلمانية التي تعد قمة هرم العمل السياسي .. فهي التي ترسم المحيط القانوني العام الذي تتحدد به قسمات حقوق الانسان وواجباته ، ومن خلالها تتضح المسؤوليات والاختصاصات ، وشرعية الأفعال ودستورية الاجراءات التي تضع مجتمعة القواعد القادرة على ضبط ايقاع المجتمع ، ورسم اهدافه حسب تطلعات أفراد المجتمع – بل تعتقد أن اداء المرأة العربية تحت قبة المجالس البرلمانية هو الاختبار الحقيقي لقدرتها وامكانية صلاحيتها للعمل في الحقل السياسي ، وهو الوسيلة المثلى لاقناع الناخبين مستقبلا والاحزاب السياسية بأهلية اسهامها في صنع القرار السياسي .

الصومالية تبحث عن أي دعم .. والجيبوتية متحمسة للدفاع والداخلية

السودانية هدفها الاستقلال اقتصادياً .. والاماراتية تطالب بتغيير عقلية المجتمع

في الكويت

هنا ينتقل حديثنا من الوضع العام للمرأة العربية إلى الوضع الخاص في كل دولة مشاركة في المنتدى الديمقراطي الأول بصنعاء .. حيث نستعرض مع المشاركات نماذج من طلبات التمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي والتي تختلف باختلاف الهموم والاولويات التي تعيشها المرأة في كل دولة ..

فالمرأة الكويتية حسب فايزة محمد العوضي عضو الجمعية الثقافية الاجتماعية الكويتية .. مازالت تحاول جاهدة بوسائل شتى تعزيز الحق السياسي للمرأة الكويتية كناخبة من خلال تسجيل اسمائهن في قيد الناخبين – على الرغم من أن هذا الطموح متواضعاً – إلا ان لديها الامل في ان يتحقق هذا الحق الاساسي والجوهري الذي يحقق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع – كما تقول فائزة– وتقترح باستمرار توعية المجتمع بأهمية العدل والمساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات ، والتأثير على واضعي مناهج وكتب وزارة التربية الكويتية لتعزيز العدل والمساواة في الحقوق والواجبات ..

البحرين

● وضع المرأة ضمن اولويات برامج الجمعيات السياسية .. هو مطلب المرأة البحرينية اليوم في بلادها .. حيث تقول الدكتورة سبيكة محمد النجار من الجمعية البحرينية لحقوق الانسان وجمعية أوال النسائية – لا يكفي ان تعرب الجمعيات السياسية المختلفة العاملة في البحرين عن تاييدها لدخول المرأة في معترك الحياة السياسية ولكنها مطالبة الآن اكثر من أي وقت مضى بتبني برنامج سياسي واضح يضع المرأة في بؤرة اهتماماتها والخروج بخطة عمل واضحة لتشجيع المرأة على المشاركة السياسية .. لايكفي منح المرأة حقوقها السياسية بمرسوم اميري لان تشارك النساء في الحياة السياسية .

تريد وصول المرأة إلى السلطة التشريعية بقوة ، واثبات قوة الصوت النسوي في اختيار ممثلاتهن حتى يحسب له كل من دخل القبة حسابا رجلا كان أم امرأة .

الامارات

● وفي دولة الامارات العربية المتحدة حسب الدكتورة موزة غباش رئيسة رواق عوشة بنت حسين الثقافي الاماراتي – تريد المرأة الاماراتية تفعيل المشاركة في العمل السياسي من خلال اعادة النظر في تصنيف الوظائف أو فرص التدريب على اساس الجنس لاعطاء النساء فرصة التوصل إلى انواع من التدريب غير تلك التي تعتبر انها انثوية تقليديا .. وتطالب بالعمل على تغيير عقلية المؤسسات التعليمية ووسائل الاعلام الجماهيري في التعامل مع المرأة .

عمان

● اقترحت رفيعة الطالعي رئيسة تحرير مجلة المرأة العمانية عدة نقاط للنهوض بوضع المرأة العمانية اولها : الحرية الكاملة في اقامة جمعيات تعنى بقضايا المرأة دون تحديد أو منع لبعض الاهتمامات ،وثانيا حرية الاعلام ،وثالثا الاعتناء بتأهيل النساء القياديات واعدادهن للمستقبل، ،ورابعاً التركيز على محو الامية وتحسين وضع المرأة صحيا ،وخامسا الاستفادة من الضغط العالمي باتجاه قضية المرأة، واشراكها في المسالة الديمقراطية .

مصر

● وتريد المرأة المصرية – ممثلة بعزة سليمان –المديرة العامة لمركز قضايا المرأة مصر أن يتحول الانتخاب من النظام الفردي المعمول به الآن منذ عام ١٩٩٠م إلى نظام الانتخاب بالقائمة .. وان على الاحزاب السياسية الدفع بالمرشحات من النساء وان تضع ذلك في قمة اولوياتها .. وان تتمتع المرأة المصرية بتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة العامة وفي تقلد المناصب القيادية والمشاركة السياسية وغير ذلك.

المغرب

● التمكين السياسي للمرأة المغربية كما تقول خديجة الروكاني – الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء .. يتطلب اصلاح النظام السياسي .. والمصادقة على باقي المواثيق الدولية غير المصادق عليها ورفع كل التحفظات عن كل مايمس بجوهر الاتفاقية المصادق عليها واساسا اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة مع ملاءمة التشريعات الوطنية لها .

ليبيا

● اما الدكتورة فائزة الباشا عضو هيئة تدريس كلية القانون جامعة الفاتح تريد – فقط – حل مشكلة عزوف المرأة الليبية عن المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية ،، وتغيير رغبة المجتمع الذكوري في التأكيد على ان المرأة لاتستحق المكانة التي وصلت اليها وانها الضلع الاعوج الذي لن يتقوم بأي حال إلا من خلاله ووفق رؤاه .

تونس

● الدكتورة حفيظة شقير – كلية الحقوق والعلوم السياسية – المركب الجامعي تونس – تريد الاعتراف بحقوق النساء العامة والخاصة وبضمانها على أساس المساواة بين الجنسين في كل المجالات وخاصة في المجال العائلي والمشاركة في اخذ القرار على كل المستويات بدءاً بالعائلة ووصولاً إلى جهاز الحكم ، المطالبة بتبني قاعدة الكوتا كمرحلة اولى نحو الوصول إلى التناصف في مختلف مراكز اتخاذ القرار الحكومي أو الانساني او النقابي .

الليبية عازفة عن المشاركة.. والتونسية تحلم بقرارات الدولة

المورتانية تطمح لمناصب الحكام والولايات .. والأردنية تريد إلغاء قاعدة الصوت الواحد

الجزائر

● المرأة الجزائرية – كما تقول صفية فحاصي من الجمعية الوطنية لعائلات المفقودين ،ترى ترقية وجودها وتعميمه في مراكز مهمة ومناصب عليا وتمكين عدد أكبر من النساء للارتقاء لأعلى مستويات النظام السياسي .

وتطالب بتعديل قانون الأسرة بما يضمن لها كرامتها خاصة في مواضيع الطلاق والكفالة والولاية .. كما تريد السلم والأمن الذي يشجعها على القيام بكل النشاطات وينعكس ذلك ايجابا على واقعها السياسي .

موريتانيا

● المرأة الموريتانية كما تقول فاطيماتا مباي ،من الجمعية الموريتانية للدفاع عن حقوق النساء تريد ان تقبل ممارستها لمناصب كالحكام والولايات ومساندة النساء المدافعات عن حقوق ازواجهن واولادهن واخواتهن ، وتحث على حقوق الانسان وبالاخص النساء .

فلسطين

● الكوتا كآلية تدخل ايجابي للتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية .. وتقول خديجة حباشنه ابوعلي من فلسطين إن التركيز على هدف واحد .. وهو كوتا نسائية ٢٠٪ كحد ادنى لمشاركة المرأة على كافة المستويات وتبعا لمراحل صنع القرار بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد .

السودان

● أوصت المحامية نازك محجوب عثمان – السودان- بتقوية المرأة اقتصاديا وايجاد فرص عمل لها حتى تضمن استقلالها اقتصاديا وبناء شخصيتها وتحررها من ضلال الاسرة الابوية ، وافساح فضاء العمل العام خاصة منظمات المجتمع المدني للمرأة من احزاب ونقابات وضمان الممارسة الديمقراطية لكافة اشكالها كما تريد تخصيص نسبة معينة للنساء في كل المناصب «المجالس النيابية، البلدية ، القروية ، السلك الدبلوماسي القضاء الخ ..» مع وجود نسبة محفوظة للمراكز القيادية للنساء ، كما تريد انها الحروب الاهلية في السودان .

الأردن

● الدكتورة لينا سلطي التل والاستاذة لينا قورة من الاردن تحدثتا عن رغبة المرأة الاردنية بتحقيق مشاركة أوسع في الحياة العامة والحياة السياسية وطالبتا بتعديل قانون الانتخاب بالغاء قاعدة الصوت الواحد لما فيه من تأثير سلبي على فرص النساء في التنافس المتكافئ في مواقع اتخاذ القرار المختلفة .

الصومال

● رئيسة قطاع حقوق الانسان بجمعية التنمية والادماج في الصومال – اوجزت فقالت : إن النساء الصوماليات بحاجة إلى الدعم والتشجيع في هذه الفترة الحاسمة وغير المحدودة ولايهم نوع الدعم وحجمه انهن فقط بحاجة إلى دعم .

جيبوتي

● بالرغم من أن السلك القضائي اكثر ايجابية في المشاركة المتعددة – كما تقول – دجمو محمد اسحاق – لكن – تظل المرأة الجيبوتية اقل تمثيلا لوظائف اخرى في قطاعات «وزارة الداخلية – وزارة المالية – وزارة الخارجية – وزارة الدفاع» وتريد المساواة في الطبقات الاجتماعية الاكثر فقراً كما نص عليه الدستور الجيبوتي .

اليمن

● قدمت الدكتورة بلقيس ابو اصبع رؤية مستقبلية لتحقيق انطلاقة كبيرة للمرأة اليمنية تتمثل في احداث تغيرات بنائية وهيكلية في مؤسسات الدولة تهدف إلى توسيع حجم مشاركة المرأة وتعدد الاطر المؤسسية الخاصة بالمرأة وزيادة الدعم المالي لها كتعبير عملي عن التزام الدولة سياسيا بمناصرة المرأة .. اعتماد آلية البناء الذاتي للمرأة من حيث التعليم والتثقيف والتدريب واكساب المهارات والمعارف والتمكين من خلال المشاركة في مختلف المجالات رسميا ، واهليا ، واعتماد «الكوتا» أي تخصيص نسبة معينة للنساء من المقاعد الانتخابية كوسيلة مؤقته في حال اقراره حتى يتعود المجتمع على ظهور المرأة في مراكز صنع القرار، وان يتلازم ضمان مشاركة المرأة في عمليات التنمية مع تعزيز وجودها في العمل السياسي في مختلف التنظيمات السياسية.

الجزائرية تنظر إلى الأعلى .. ويؤرقها قانون الأسرة

المغربية همها المصادقة على باقي المواثيق الدولية

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م
مساهمة من أجل انجاح برامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي